انتشار الأسلحة بعدن.. عمل سياسي ممنهج لإغراقها في الجريمة

كيف باتت الأسلحة تهدد السلام والأمن بعدن في ظل غياب الدولة؟

الأمناء استطلاع/ مريم بارحمة:

يتم إنتاج 12 مليار رصاصة كل عام، وهذا يكفي لقتل كل شخص مرتين بمختلف أنحاء العالم، وتستخدم هذه الأسلحة لتدمير دول العالم وقتل البشرية، كما تستخدم في نشر الفوضى والجريمة المنظمة.

وتعاني مدينة السلام والأمان والتعايش السلمي عدن من انتشار ظاهرة حمل السلاح بين الشباب تلك العاصمة التي كان يسودها النظام والقانون في ظل دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

في هذا الاستطلاع نسلط الأضواء على كيف كانت مدينة عدن والمجتمع الجنوبي قبل انتشار ظاهرة حمل السلاح قبل الوحدة، وكيف أصبحت خاصة بعد حرب 2015م؟ وما أسباب حمل السلاح في العاصمة عدن؟ ولماذا انتشر حمل السلاح في عدن والجنوب؟ وهل هذا الانتشار ممنهج ومدروس لإغراق عدن والجنوب؟ وما أضرار ومخاطر حمل السلاح؟ وما هي الآثار المترتبة على حمل السلاح في عدن والجنوب عامة على الأطفال والأسرة والمجتمع؟ وما هي المعالجات والحلول للحد من انتشار ظاهرة السلاح؟ مع نخبة من العسكريين والأمنيين والسياسيين.

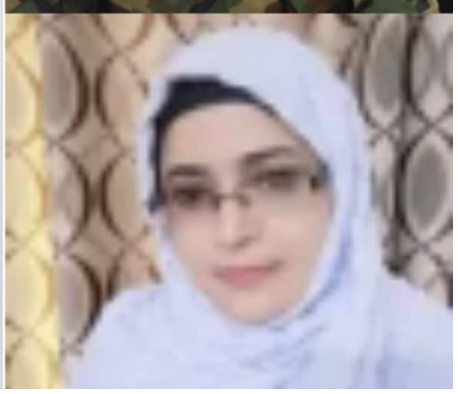

دولة قوية

بداية لقائنا كان مع عميد ركن ناصر سالم عبدالمحسن، أبو أيمن، نائب رئيس العمليات للمجلس الانتقالي الجنوبي، مستشار محافظ عدن فيقول: " كانت مدينة عدن والمجتمع الجنوبي بشكل عام خال تمامًا من أي مظاهر للسلاح؛ لأنها كانت دولة قوية دولة نظام وقانون، حتى أفراد الشرطة في المراكز لا يوجد لديهم سلاح وإنما يخرجون بالهراوات أو العصي، وكان ذلك كافيا، بعد الاستقلال مباشرة عملت الدولة من البداية على نزع السلاح من أيدي القبائل وجرمت استعماله بصورة نهائية حتى في الزواجات في الأرياف". مضيفاً: "وكان يوجد لجان الدفاع الشعبي في كل القرى والأحياء والوحدات السكنية والمدن وكانت جزءًا من آلية الضبط القضائي".

نظام وقانون

بينما تقول الأستاذة ضياء الهاشمي، عضو في الدائرة السياسية في الأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي: "قبل كل شيء نستطيع أن نُعرف ظاهرة حمل السلاح بأنها ظاهرة من الظواهر الشائكة في المجتمعات ولا سيما المجتمعات النامية، حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث حيازة وامتلاك السلاح، وتأتي من بعدها اليمن».

وتضيف: «أما عن حال وضع العاصمة عدن قبل الوحدة المشؤومة فكان حمل وحيازة السلاح مقنن فقط لرجال الأمن فقط، ويكاد لا يُرى معهم، ولا يقومون الاستعراض بحيازته فما زلت أتذكر وأنا طفلة حال ذاك رجل الأمن ورجل المرور وهم بأيديهم العصي فقط، فلا مسؤول ولا حراسات تراهم مدججين بالأسلحة فقد كان حامل السلاح الشخصي المسدس وإن وجد منبوذ، ناهيك عن استحالة رؤية من يحمل البندقية السلاح الرشاش».

وتابعت: "أما بعد الوحدة فقد كانت البداية لانتشار هذه الظاهرة، ولكن كانت حكرًا على أبناء الشمال من قادة ومسؤولين وأبنائهم وذلك لأن هذه الظاهرة عندهم تعتبر ثقافة وعُرف متجذر عبر التاريخ.

فمن الطبيعي عندهم أن يكون تحت المعطف سلاح فردي وجنبية ظاهرة من الأمام ورشاش على الكتف لدرجة أن إحدى القنوات الفضائية استضافت سياسية أجنبية ووصفت الشعب في اليمن بمثل مشهور عندهم فقالت إن الشعب اليمني مسلح حتى الأسنان. (The Yemeni people are armed to the teeth)، فانتشرت هذه الظاهرة سريعا بين أوساط الشباب بشكل سري قبل 2015م، ثم بشكل علني مقزز ومستفز".

تغير الثقافة

ويضيف الرائد أسامة عبدالرحمن محمد باحميش، ضابط بوزارة الداخلية: "كانت مدينة عدن قبل حرب 2015م نموذجًا للسلام والتعايش والرقي وتكاد لا ترى أحدًا يمشي في الشارع وهو يحمل السلاح؛ لأنها ظاهرة دخيله على العاصمة عدن؛ لأنهم أناس متعلمون ومثقفون ومسالمون، أما بعد الغزو الحوثي والحرب على عدن فكل أبناء عدن ومحافظات الجنوب حملوا السلاح ودافعوا على مدينتهم، ولكن الأمر انقلب رأسًا على عقب، فأصبح حمل السلاح عادة سيئة فترى الشباب والأطفال يحملون السلاح، ويتبخترون به بل وأصبح من العيب الخروج من البيت بدون سلاح».

فوضى ورغبة بالأمان

وعن أسباب حمل السلاح في عدن تقول ضياء الهاشمي: "يعود السبب الأول إلى الحروب التي عاشها شباب عدن منذ كانوا أطفالا في حرب 1994م ومن بعدها حرب 2015م فقد حاجز كسرت حاجز الخوف لدى الشباب، والرغبة بالشعور بالأمان في بيئة أصبح أغلب الشباب حاملا لسلاح فمنهم من يحمله للاعتداء ومنهم من يحمله دفاعا عن نفسه وعن أهله وممتلكاته والرغبة في الشعور بالقوة والسلطة بمظهر القوة ومشاعرهم بعدم الأمان ومخاوفهم بامتلاكهم السلاح كذلك تقليد ما يشاهدونه من حروب العصابات، وقبل كل ذلك رؤية من يمتلكون السلاح هم الأقوى في البيئة التي لا تحتكم للقانون ولا تخضع لسلطة الدولة".

إهمال سلاح القلم والعلم

بينما يرى الرائد أسامة أن الأسباب تتمحور في: "عدم قيام الأجهزة الأمنية بواجبها حيال انتشار ظاهرة حمل السلاح، عدم قيام دور الأسرة بتربية الأبناء تربية صالحة وتنشئتهم على سلاح القلم والعلم والمعرفة»، مضيفا: «خروج بعض أفراد القوات المسلحة والأمن الجنوبي من وحداتهم العسكرية في غير مهمة عسكرية أو أمنية والتبختر به في شوارع العاصمة عدن، وأسواق القات؛ مما يسبب كثرة القتل والحوادث الأمنية بسبب ظاهرة انتشار حمل السلاح».

نظام الغاب بعد الوحدة

ويؤكد عميد ركن سالم عبدالمحسن: "لكن بعد الوحدة المشؤومة وبعد أن سيطر النظام القبلي الشمالي على البلاد بعد انقلابه على الوحدة السلمية التي تمت بين الشمال والجنوب وألغى كل الأنظمة والقوانين التي كانت سائدة أيام دولة الجنوب واستبدلها بسلطة القبيلة الهمجية، وعمل على إثارة النعرات القبلية والتناحرات، والنبش في ركام الزمن على الثارات القديمة وإشعال الحرائق والفتن، وساد نظام الغاب، وهنا عادت الحاجة إلى السلاح مجددا؛ لأنه من الطبيعي عندما يغيب القانون تهيمن الأعراف الرجعية والعادات القبيحة، وغياب العدل الاجتماعي فرض على الإنسان العودة إلى البحث عن التكتلات الصغيرة التي من خلالها يستطيع أن يدرأ عن نفسه مخاطر الحياة وهنا برزت الحاجة الملحة للسلاح».

ضرورة تحولت لفوضى

وعن انتشار حمل السلاح في عدن والجنوب وهل الانتشار ممنهج ومدروس لإغراق عدن والجنوب بالفوضى يقول عميد ركن سالم: "جاءت حرب 2015 لتزيد الأمور سوءًا، حيث كان السلاح ضرورة موضوعية من أجل الدفاع عن الوطن من الغزاة الهمجيين الجدد وعلى أثر ذلك أصبح السلاح بيد الصغير والكبير».

ضعف وقلة وعي

بينما يرجع الرائد أسامة أسباب الانتشار إلى: "غياب الدولة، وعدم قيام وزارة الداخلية، وإدارة أمن عدن، وجميع القوات الأمنية الجنوبية بواجبها"، مؤكداً على: ضرورة تكثيف حملات التوعية واستمرارها حيال حمل السلاح وأن يكون حمل السلاح بترخيص أمني فقط، موضحاً أن انتشار حمل السلاح في عدن سببه الفوضى والعشوائية وعدم إلمام المجتمع بعواقب هذه الظاهرة.

عمل سياسي ممنهج

وتضيف ضياء الهاشمي:»انتشار ظاهرة حمل السلاح في عدن خاصة والجنوب عامة يُعد عمل سياسي ممنهج لجعل الجنوب عامة وعدن خاصة ساحة حرب وجريمة وفوضى وسلخ مجتمعنا الجنوبي من مدنيته وطبيعته الحضارية باستيراد الظواهر الغير الحضارية لعدن من حمل سلاح وغيرها من الظواهر السلبية الدخيلة علينا كجنوبيين" مؤكدة أن الأسلحة المهربة بطريقة غير قانونية مجهولة الوجهة معروفة المصدر والمستورد والغاية أصبحت تدخل عدن برا وبحرا بشكل يومي رغم الجهود التي تبذلها قواتنا المسلحة الجنوبية ولكن هناك أيدي خفية تسهل مرورها ودخولها.

انتشار الظلم والفساد

وبالنسبة لمخاطر حمل السلاح يتحدث الرائد أسامة قائلاً:" من الأضرار ومخاطر حمل السلاح كثرة القتل، والحوادث الامنية وسفك الدم الحرام، ويصبح كل شخص يأخذ حقه بيده، وبقوة السلاح، وينتشر الظلم والفساد، وكثرة السرقات، وكأننا في غابة القوي يأكل الضعيف».

إخلال بالأمن والاستقرار

وبالنسبة لمخاطر حمل السلاح يتحدث عميد ركن سالم: «بلا شك أن تواجد السلاح بهذه الطريقة التي نراها اليوم له مخاطره وآثاره السلبية التي عملت على نشر الفوضى، وتفشي الجريمة كم ضحايا خسرنا من الرصاص الراجع وحده، ووجود السلاح في المدينة هو ضد التطور والتنمية وضد الأمن والاستقرار».

انتشار مخيف وسيادة قانون الغاب

وحول الآثار المترتبة على حمل السلاح في عدن والجنوب عامة على الأطفال والأسرة والمجتمع تقول ضياء الهاشمي: "هناك آثار سلبية مترتبة على حمل السلاح فمنها انتشار مقلق للجريمة الغير عمد في المنازل إذا وقع السلاح في يد أطفال أو شباب عديمي الخبرة، وانتشار مخيف لظاهرة القتل العمد بين الشباب لأتفه الأسباب أو الانتحار، وانتشار الجريمة المنظمة في أوساط المجتمع، سيادة قانون الغاب فالقوي من بحوزته السلاح سيد القرار والسلطة، والتعدي على حقوق الناس من أراضي ومنازل ومحلات، وفرض جبايات أو مردود مالي أوعيني لتنازل عن ما تم البسط والاستحواذ عليه، ونشر حالة الفوضى والاخلال بالأمن واقلاق الطمأنينة العامة وتهيئة المجتمع ليكون حاضنة للجريمة".

جيل جاهل

بينما يضيف الرائد أسامة باحميش قائلاً من الآثار: "خروج جيل غير متعلم وغير واعٍ وفاسد، وانتشار المخدرات».

تطبيق القانون على الجميع

وترى ضياء الهاشمي أن أهم المعالجات والحلول للحد من انتشار ظاهرة السلاح تكمن في: سن القوانين التي تجرم كل من يحمل سلاح خارج إطار الدولة، ومحاسبة كل من تثبت عليه جريمة بيع السلاح في الأسواق، وتتبع طرق ومصادر شحنات الأسلحة ورفع تقارير تدين وتحاسب كل من يثبت عليه التورط في نشر الأسلحة في مدن الجنوب، ووضع استراتيجية امنية محكمة لرصد كل من يشتبه به بالاتجار بالأسلحة ويروج لها بين الشباب ومصادرة، ونشر الوعي المجتمعي والديني والوطني لأضرار حمل السلاح، والنتائج المترتبة بمختلف وسائل الإعلام، وتطبيق اشد العقوبات لكل من يخالف القوانين وجعله عبرة لمن يعتبر، وهنا سيرتدع كل من تسول له نفسه بان يكون فوق القانون".

عودة الدولة

في حين يرى عميد ركن سالم عبدالمحسن أن المعالجات والحلول تكمن في: وجود الدولة أولاً وهذا الشي الذي نفتقر إليه هذه الحلقة المفقودة عدم وجود الدولة، وسبب غياب الدولة هو سبب كل هذه الفوضى في البلاد، مضيفا "لا أضن أننا سنرى الدولة على المدى القريب المنظور، انما ستزيد هيمنة المليشيا وستغرق البلد بالفوضى ربما بأكثر ما نعيشه اليوم».

واجب الأجهزة الأمنية

بينما يرى الرائد أسامة أن الحلول تكمن في دور الأسرة بمراقبة الأب والأم أولادهم وتنشئتهم تنشئة صالحة بعيداً عن حمل السلاح وذلك بالاهتمام بالتعليم، وقيام القوات الأمنية ممثلة بوزارة الداخلية، وإدارة أمن عدن، والحزام الأمني بالعاصمة عدن بحملة أمنية مستمرة بهدف مصادرة والقضاء على السلاح الغير مرخص، وتوجيه جميع القوات المسلحة بعدم خروج الأفراد من المعسكرات بالسلاح إلا عند المهمة وفي إطار الخدمة. وبذلك سيخف انتشار ظاهرة حمل السلاح تدريجياً».

- كيف كانت عدن ومجتمع الجنوب قبل الوحدة؟
- ما أسباب حمل السلاح؟ ولماذا انتشر بعدن والجنوب؟
- ما أضرار ومخاطر حمل السلاح؟ وما الآثار المترتبة عليه؟